الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوراجيرا . . . . . (أوغندا)

المحتويات

بيان الرئيس

برنامج العمل

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب، والمسنين، والمعوّقين، والأسرة*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة*

* بنود قرّرت اللجنة أن تنظر فيها سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53308 (A)

افتُتِحَت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إن جدول أعمال اللجنة للدورة الحالية واسع النطاق، وهو يشتمل على كثير من البنود الهامة. ولهذا سيلزم التفاني والمواظبة في العمل إذا أُريد للّجنة أن تكمل مهمتها. وعلاوة على العمل بشأن بنود جدول الأعمال الموزعة، يلزم العمل أيضا فيما يتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وبكيفية أدائه لمهامه، وبعضويته. وسيكون لدى اللجنة إسهام ذو قيمة خاصة تسهم به في هذا الخصوص. وقد خُصِّص في برنامج العمل شيء من الوقت لمناقشات تفاعلية غير رسمية حول مختلف جوانب عمل اللجنة، بما في ذلك حقوق الإنسان، عملا بقرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨. و''المكتب'' يستطلع أيضا إمكان تنظيم مناسبة تفاعلية غير رسمية بالتضامن مع اللجنة الثانية.

برنامج العمل (A/60/250 وA/C.3/60/1 وA/C.3/60/L.1/Rev.1 وL.1/Add.1/Rev.1)

٢ - **الرئيس:** قال إن توزيع بنود جدول الأعمال على اللجنة الثالثة يرد في الوثيقة A/C.3/60/1. ووَجَّه الانتباه إلى الفصل الثاني من تقرير المكتب (A/60/250)، الذي يتضمن ٥ مبادئ توجيهية لتسيير العمل، تتعلق، من بين ما تتعلق به، بالتقيد بالمواعيد، وطول البيانات، وحقوق الردّ، والالتزام بالمواعيد النهائية المحددة لتقديم مشاريع القرارات وللإدراج في قائمة المتكلمين. وأكد على مبادئ توجيهية ثلاثة تتعلق بما يلي: (أ) عدد القرارات والتقارير المطلوبة من الأمين العام، (ب) وطول القرارات، (ج) وضرورة سماح الوفود بتوفير وقت يكفي لإعداد تقديرات للنفقات من جانب الأمانة العامة، وللنظر في تلك التقديرات من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

٣ - وأردف قائلا إن مما له أهمية خاصة بالنسبة إلى مشاريع القرارات، التي تتطلب في العادة مفاوضات مطولة، أن تُعَدّ من جانب مقدميها الرئيسيين في أسرع وقت ممكن. كما أن الوفود التي تطرح مقترحات يُطلَب إليها كذلك أن تُعلِم أمين سر اللجنة بالأمر. وأضاف أنه، بالنظر إلى حجم عمل اللجنة، يُطلَب إلى الوفود الحفاظ على الانضباط؛ كما بيّن أنه، وفقا للمقرّر الصادر عن الجمعية بكامل هيئتها، سيُعَدَّل الجدول الزمني للاجتماعات من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر مراعاة لرمضان.

٤ - **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قدّم الوثيقتين A/C.3/60/L.1/Rev.1 وL.1/Add.1/Rev.1، واسترعى الانتباه إلى التطورات الحاصلة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الموزعة على اللجنة. فأولا وقبل كل شيء، قرّرت الجمعية العامة، كما هو مذكور في الوثيقة A/C.3/60/1، أن توزع البند ١١٦ على جميع اللجان الرئيسية لغرض وحيد هو أن تنظر تلك اللجان في برامج العمل الأولية لكل منها وتتخذ إجراءات بشأنها. ولهذا فإن اللجنة لن تعقد مناقشة رسمية حول ذلك البند يوم الجمعة، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، كما كان مزمعا سابقا؛ كما أنها لن تُقدِّم أي وثائق بشأن هذا البند. وبدلا من ذلك، ستتناول اللجنة البند ١١٦ في آخر يوم من أيام عملها، المقرّر أن يكون ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب تصحيح الوثيقة A/C.3/60/L.1/Rev.1 وفقا لهذا. ثانيا، فيما يتعلق بالبند ٦٨ من بنود جدول الأعمال، يجب حذف الإشارة الواردة في A/C.3/60/L.1/Rev.1 وL.1/Add.1/Rev.1 إلى تقرير الأمين العام عن وضع صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، بالنظر إلى أن هذه الوثيقة هي تقرير يصدر كل سنتين سوف يُقَدَّم في الدورة المقبلة. وأخيرا، فيما يتعلق بالبندين ٦٢ و٦٣، وردت رسالة من قطر تتضمن

إعلان مؤتمر الدوحة العالمي لرعاية المسنين في ظل التحولات المعاصرة، المقرّر أن يصدر تحت الرمز A/60/377-E/2005/92.

٥ - **السيد خيي بوهوا** (الصين): بيّن، بالإشارة إلى بندي جدول الأعمال ٦٤ و٦٥، أن الممثل الدائم للصين قدّم وثيقة تتعلق بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لإعلان بيجين؛ وأعرب عن أمله في أن توليها اللجنة المراعاة اللازمة.

٦ - **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): أكد أن الوثيقة المشار إليها قيد التجهيز وأنها ستصدر قريبا.

٧ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تودّ أن تعتمد برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C.3/60/L.1/Rev.1 على الوجه الذي نُقِّحَت به شفويا.

٨ - وقد تقرّر ذلك.

٩ - **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): تلا قائمة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين الذين يودّون تقديم تقاريرهم في الدورة الحالية. وأشار إلى أن رئيس الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير سيُنتَخَب من جانب الفريق العامل لدى اجتماعه في جنيف من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

١٠ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تودّ، وفقا للممارسة المستقرة، أن توافق على قائمة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التي تلاها أمين السرّ.

١١ - وقد تقرّر ذلك.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/60/80 و111)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب، والمسنين، والمعوّقين، والأسرة (A/60/61-E/2005/7 و A/60/117/Rev.1, 128, 133 و Corr.1, 138, 155, 156, 290 وA/60/377-E/2005/92)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/60/151 و A/60/377-E/2005/92)

١٢ - **السيد سوندارام** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية): تكلم نيابة عن **السيد أوكامبو**، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقدم التقرير المعنون تقريرٌ عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠٠٥ (A/60/117/Rev.1)، الذي يركز على موضوعة انعدام المساواة. ذلك أن انعدام المساواة لا يتسق مع الرؤية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن التصدي له أخذ يصبح أصعب فأصعب؛ وزاد الطين بلة ما حصل مؤخرا من تطورات مختلفة، وبخاصة منها العولمة. وانعدام المساواة يربك الجهود الرامية إلى اجتثاث الفقر، ويعرقل بذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يعكس أيضا استمرار بقاء الظلم الاجتماعي في الوجود.

١٣ - وأردف قائلا إن الاتجاهات الأخيرة في انعدام المساواة لا تدعو إلى التشجيع. وقد اتسعت اوجه انعدام المساواة في معظم البلدان في العقود الأخيرة، ولاسيما منذ تسعينات القرن العشرين؛ علما بأن أغنى ١٠ في المائة من سكان العالم يتلقون نصف مجموع الدخل العالمي. أما اتجاهات انعدام المساواة بين الأسر المعيشية على المستوى العالمي فهي أقل وضوحا بسبب ما حصل مؤخرا من نمو سريع في شرق آسيا، وبخاصة في الصين والهند، وما يُشهَد من نمو أبطأ نسبيا في أجزاء من أوروبا وفي اليابان.

١٤ - وأشار إلى أن أهم مصدر بمفرده لأوجه انعدام المساواة هو عدم تساوي توزيع الثروة على كلا المستويين الوطني والدولي. ويتجلى انعدام المساواة أيضا في حالة البطالة العالمية. فقد ازداد عدد العاطلين عن العمل عبر العالم بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣بنسبة ٣١ في المائة ليصل إلى ١٨٦ مليونا، وأدى تقليصُ التصنيع، وتخفيض نفقات القطاع العام، و''النمو من غير توليد فرص عمل'' إلى تفاقم مشكلة البطالة.

١٥ - ومضى قائلا إن الاقتصاد غير النظامي، من الناحية التاريخية، يستند إلى الزراعة؛ إلا أن القوة العاملة غير النظامية في غير المجال الزراعي نَمَت في جميع مناطق العالم، وبخاصة مع الاندفاع الأخير نحو المزيد من المرونة في سوق العمل وما يقابل ذلك من تراجع في حقوق العمال. وإذا أُريد تحسين الأوضاع في الاقتصاد غير النظامي، فإن من المهم كفالة العمل الكريم للجميع، مع ما يقابل ذلك من حقوق وحماية وإسماع صوت، وتحسين نوعية العمل المتاح لا مجرد زيادة عدد فرص العمل.

١٦ - وذكر أنه ظهر، في السنوات الأخيرة، اتجاه ملحوظ نحو تحرير التجارة. غير أن الحواجز التجارية القائمة في البلدان المتقدمة النمو مستمرة في الإضرار بالبلدان النامية. وبيّن أن القدرة على التصدير تساعد النمو، ولكن هناك حاجة إلى التمييز بين تعزيز الصادرات وبين تحرير التجارة بمعنى أعمّ. وفي كثير من الحالات، تكون الحماية المؤقتة ضرورية لكي يتسنى إيجاد قدرات وطاقات إنتاجية جديدة. كما أن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها أهميتها الحاسمة هي أيضا. ولهذه الأسباب، لا يجب أن يكون تحرير التجارة متبادلا: بل يجب المحافظة على المعاملة الخاصة والتفاضلية، ولاسيما بالنسبة إلى البلدان النامية. كما يتزايد إدراك أن ما يسمى باتفاقات التجارة الحرّة الإقليمية وغيرها تميل إلى توسيع نطاق أوجه انعدام المساواة بين البلدان المعنية.

١٧ - وواصل كلامه قائلا إن معدلات التبادل التجاري تغيّرت، خلال القرن العشرين، بما أدى إلى الإضرار بالبلدان النامية. فأسعار السلع الأولية هبطت مقابل أسعار السلع المصنوعة، وبخاصة خلال العقد التاسع من القرن العشرين. كذلك هبطت أسعار المنتجات الزراعية للمنطقة المدارية مقابل أسعار المنتجات الزراعية للمنطقة المعتدلة؛ في حين أن أسعار السلع المصنوعة غير المسجلة الملكية الآتية من البلدان النامية هبطت مقابل أسعار السلع المصنوعة المرتبطة بحقوق ملكية فكرية قوية تحافظ أساسا على احتكارات تكنولوجية. يضاف إلى ذلك أن هناك خطرا من أن الموارد الطبيعية وغيرها قد لا تكون متاحة لأجيال المستقبل.

١٨ - وتابع كلامه قائلا إن تخفيف القيود المالية الدولية أدّى إلى زيادة تدفقات رأس المال من البلدان الغنية برؤوس الأموال إلى البلدان المفتقرة إلى رؤوس الأموال؛ وارتفعت كلفة التمويل، وأصبح النظام الدولي أكثر تقلبا وأكثر هشاشة في آن معا، مع توفر مجال أقل من ذي قَبْلُ للتمويل الإنمائي. ومن بين النتائج التي ترتبت على التحرير الاقتصادي، اختص السيد سوندارام بالذكر الجوع وسوء التغذية، مشيرا إلى أن التقدم المحرز سيء بالقياس إلى ما سبق من عقود. هذا إلى أن انعدام المساواة يُنقَل من جيل إلى جيل بسبب عجز الجيل الطالع أو إحجامه عن إعالة المسنين.

١٩ - وتطرق إلى العولمة، فقال إنها أدت إلى إيجاد شيء من التجانس في أنماط الإنتاج والاستهلاك لا تستطيع أن تدعمه الموارد المتوفرة. وأضاف أن الشركات تمارس المزيد من النفوذ، وأن الخيارات المتاحة للمستهلكين آخذة في التقلص، وأن الممارسات التغذوية غير الصحية آخذة في الإنتشار، مؤدية إلى حصول ارتفاعٍ على نطاق العالم كله في الأمراض غير المعدية.

٢٠ - وواصل كلامه قائلا إن العنف والصراع كثيرا ما تكمن جذورهما في انعدام المساواة، والنُّظُم التسلطية، والفقر، والاستبعاد؛ في حين أن انعدام المساواة هو من العوامل المسهمة في التفكك الاجتماعي والعنف. ولهذا فإن من الضروري تشجيع الديمقراطية بوصفها عملية متواصلة. وبيّن أن للحكومات دورا فريدا وأساسيا تقوم به في هذا المضمار، وبخاصة عن طريق القضاء على أوجه انعدام المساواة التي أُضفي عليها الطابع المؤسسي، وتشجيع المشاركة السياسية، واعتناق التنوع كمصدر للإغناء والتمكين. ويلزم للحكومات أن تُحَسِّن إمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، ولاسيما عن طريق إعطاء أولوية أعلى لتمويل الخدمات الاجتماعية الرئيسية، ومقاومة الضغط القوي للإقلال من الإنفاق الحكومي لصالح القطاع الخاص. والواقع أن الحكومات لا تقتصر على توفير حماية اجتماعية أقل، بل إنها تطبق أيضا نُظُما ضريبية أقل تصاعدية — لا بل نُظُما ضريبية تراجعية — الأمر الذي يؤدي ثانية إلى زيادة انعدام المساواة.

٢١ - وبعد أن رحب بزيادة مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة، على كلا المستويين الوطني والدولي، شدّد على الحاجة إلى التصدي لجوانب عدم التناظر العالمية بهدف كفالة التوزيع المنصف للفوائد التي تُجنى من اقتصاد عالمي يزداد انفتاحا، وذلك في الوقت الذي يُسعى فيه إلى تعزيز الديمقراطية، وحكم القانون، والحماية الاجتماعية لما فيه صالح المزيد من الإدماج، والإنصاف، والتكامل الاجتماعي.

٢٢ - **السيد شولفنك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/60/80). وقال إن التقرير يعكس المداولات التي جرت في الجزء الرفيع المستوى من أعمال لجنة التنمية الاجتماعية، وإنه يركز على مسائل أساسية ثلاث: اجتثاث الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

٢٣ - وأضاف أن التقرير يلاحظ أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف كوبنهاغن كان متفاوتا إلى حد كبير، وأنه لاتزال ثمة حاجة إلى بذل جهود بعيدة المدى، وبخاصة للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة والتصدي للعلاقات التجارية غير الحسنة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار إلى الإعلان المتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/CN.5/2005/L.2)، قائلا إن له أهميته من حيث أنه يُقِرّ بأن تنفيذ التزامات كوبنهاغن وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعزز أحدهما الآخر.

٢٤ - وانتقل إلى التقرير المعنون تقريرٌ عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠٠٥ (A/60/117/Rev.1)، الذي سبق أن بحثه المتكلم السابق، فشدد على أن التصدي لمأزق انعدام المساواة يتطلب نهجا عريض القاعدة يشكل جزءا من أي استراتيجية إنمائية شاملة، ويذهب إلى أبعد مما تذهب إليه النُّهُج المتمحورة على النمو الاقتصادي.

٢٥ - وتطرق إلى ''تقرير الشباب في العالم لعام ٢٠٠٥'' (A/60/61-E/2005/7)، وهو أول تقرير يُعِدّه الأمين العام عن هذا الموضوع، فقال إنه يوفر نظرة عامة على حالة الشباب في شتى أنحاء العالم تحت عناوين ثلاثة: الشباب في الاقتصاد العالمي؛ والشباب في المجتمع المدني؛ والشباب المعرضون للخطر. وهو يبرز ما يواجه الشباب من تحديات ما تفتأ تزداد تعقيدا، ويدعو الحكومات إلى تقييم سياساتها المتعلقة بالشباب بصورة متواصلة، وذلك مع إشراك الشباب بغية كفالة بقاء تلك السياسات ذات صلة بواقع الأمور. وتحقيقا لهذه الغاية، يوصي التقرير بوضع مجموعة من مؤشرات يمكن

التحقق منها، وتحسين التفاعلات التضاعفية بين ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة ذات صلة.

٢٦ - وأردف قائلا إن أمام اللجنة أيضا تقرير الأمين العام المعنون ''التقيد بالإلتزامات المتعهد بها: إسهام الشباب في استعراض فترة السنوات العشر التي مرّت على اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها'' (A/60/156). وبيّن أن التقرير يتضمن ملاحظة واحدة تتكرر الإشارة إليها وتتعلق بإعمال حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها وسيلة رئيسية لتحسين حالة الشباب. وهناك ملاحظة أخرى تقتضي الدعوة إلى اعتماد سياسات وطنية شاملة لعدة قطاعات تتعلق بالشباب وتُعَدّ بالتعاون مع الشباب.

٢٧ - وتابع كلامه قائلا إن التقرير الثالث عن الشباب المعروض أمام اللجنة (A/60/133)، وهو يوجز النتائج التي يخلص إليها تقرير أطول عن تشغيل الشباب أعدته منظمة العمل الدولية، يخلص إلى أنه لا توجد سياسة بمفردها يمكن أن تُطَبَّق بشكل شامل على جميع البلدان، وإلى أن هناك اهتماما مفرطا بالسياسات المتعلقة بجانب العرض دون أن يُفعَل ما يكفي لحفز الطلب على فرص العمل. وبيّن أن تشغيل الشباب يجب ألا يُعامَل كمسألة فئة مستهدفة، بل يجب الترويج له كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين حالة جميع الفئات العمرية ضمن سوق العمل. ولاحظ أهمية عناصر يتجاوز وجودها الحدود القومية وتُنَظِّمُها ممارسات وسياسات دولية؛ وأشار، في هذا الصدد، إلى شبكة تشغيل الشباب، التي أصبحت منتدى لبناء توافق الآراء حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وللحوار بين الشباب وبين صانعي السياسات. كذلك يجب إيلاء المراعاة والدعم الجديين لاقتراح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغير الداعي إلى اتخاذ مبادرة جديدة موجهة نحو السياسة العامة والعمل تُعنى بما يوجد من صلات بين تشغيل الشباب والأمن الجماعي.

٢٨ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/60/138)، فقال إنه يُرَكِّز على دور التعاونيات في اجتثاث الفقر، ويحاجّ بأن مسؤوليتها الاجتماعية وحرصها على المجتمع المحلي يجعلانها نموذجا مفيدا للترويج لتمكين الفقراء ولمشاركتهم في استراتيجيات الحدّ من الفقر. إلا أن التقرير يؤكد على أن التعاونيات يلزم أن تتكيف مع الحقائق الجديدة للسوق العالمية.

٢٩ - وأشار إلى أن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة هي موضوع تقرير آخر للأمين العام (A/60/155) طرح بشأنها عدة اقتراحات، من بينها اقتراح إقامة آليات لتنسيق السياسات والممارسات، وإدماج منظور أُسْري في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء مراكز تنسيق.

٣٠ - أما تقرير الأمين العام عن برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص المعوقين (A/60/290)، فقال إنه يبحث بالتعاقب الإطار الدولي للسياسات المتعلقة بالإعاقة؛ والتقدم نحو تحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المعوقين ؛ والمبادرات الهادفة إلى تشجيع إدخال منظور للإعاقة في التنمية؛ واتخاذ إجراءات ترمي إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن في الأمم المتحدة.

٣١ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام (A/60/151)، المقدم في إطار البند ٦٣ بشأن متابعة السنة الدولية لكبار السن، يتضمن توصيات لتعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية، بما في ذلك المناداة بحملة دعوة قد تودّ اللجنة النظر في أمر الاضطلاع بها بغية إبراز حالة المسنين في الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق أهداف إنمائية متفق عليها دوليا.

٣٢ - وختاما، أعرب عن أمله في ألا يفصل المكتب المسائل والسياسات الاجتماعية عن عالَم الاقتصاد لدى توزيع بنود جدول الأعمال على شتى اللجان.

٣٣ - **السيد ليه** (متطوعو الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٧، الذي يسلم بأهمية العمل التطوعي في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣٤ - وقال إن تقرير الأمين العام (A/60/128) ينظر في التقدم المحرز في المجالات المسلط عليها الضوء في هذا القرار، وذلك من منظور الأهداف الأربعة لسنة ٢٠٠١ الدولية للمتطوعين، ألا وهي الاعتراف بالعمل التطوعي، والترويج له، وبناء الشبكات من أجله، وتيسيره. ولاحظ تولّد المزيد من الزخم في هذه الاتجاهات، وبيّن أنه اتُّخِذَت خطوات هامة لتحسين تفهم الإسهام الاقتصادي للعمل التطوعي وجَلْب انتباه صانعي السياسات إليه.

٣٥ - واستدرك قائلا إن هناك تفاوتات ملحوظة بين البلدان والمناطق وداخل منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن المجالات التي يُستَلزَم فيها بذل مزيد من الجهد تتضمن نشر التوعية بين صانعي السياسات في البلدان النامية والبلدان المانحة، وزيادة العمل الترويجي، ولاسيما من حيث إقامة الروابط مع الأهداف الإنمائية للألفية،؛ وذلك فضلا عن إيجاد أُطُر تشريعية وضريبية داعمة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص. وأكد أيضا على قيمة المشاركة العريضة القاعدة، التي تستتبع إتاحة إمكانية اغتنام فرص التطوع لجميع قطاعات السكان.

٣٦ - **السيد نديميي** (جنوب أفريقيا): قال إن الكوارث الطبيعية كثيرا ما يكون لها أثر مدمر على المجتمعات؛ وهي تتطلب تدخلا كاسحا لمساعدة السكان. وتساءل عما إذا كانت هناك أي محاولة لإيجاد نَهْج جماعي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

٣٧ - **السيد شولفنك** (مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية): ردّ بأن الكوارث الطبيعية يصعب التنبؤ بها، ولهذا فإنه يصعب إيجاد آليات لمنعها. وقال إنه من وجهة نظر تشغيلية، تقع مسؤولية توفير المساعدة والإغاثة عقب حدوث كارثة طبيعية على عاتق منظومة الأمم المتحدة ككل، لا على عاتق شعبته. وأشار إلى أن الـ ''تسونامي'' التي حدثت في آسيا طالت على الأكثر أماكن واطئة من مقاصد السياح؛ غير أنه يمكن، بطبيعة الحال، النظر في آثار الكارثة على أوجه انعدام المساواة المرتبطة باقتصاد قائم على السياحة.

٣٨ - **السيد ليه** (متطوعو الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): لاحظ أن المتطوعين هم في كثير من الأحيان أول المستجيبين في حالة حدوث كارثة طبيعية؛ ولكنه شدّد على ضرورة تنظيم ودعم جهودهم على الوجه الصحيح. وقال إن المؤتمر العالمي المعني بالحدّ من الكوارث الطبيعية، الذي انعقد في كوبي، شدّد على ضرورة تشجيع الاستعانة بالمتطوعين المنتمين إلى الجماعات السكانية المحلية لدى الاستجابة إلى الكوارث الطبيعية.

٣٩ - **السيد سوندارام** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية): شدّد على أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الوكالة الرئيسية في مجال الاستجابة إلى الكوارث الطبيعية. إلا أنه قال إن إدارته هو أسدت المشورة إلى المكتب المذكور في أعقاب الـ ''تسونامي'' الذي حدث في عام ٢٠٠٤، كما أنها أسدت مشورة محددة بالنسبة إلى التأهب للكوارث في الفترة الممهدة لإعصار كاترينا. واستشهد أيضا بمثال بنغلاديش، التي قال إنها بالرغم من كونها بلدا فقيرا، تمكنت من إقامة نظام متطور للتأهب للكوارث يعطي دروسا عديدة للمجتمع الدولي.

٤٠ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى بدء مناقشتها العامة لبنود جدول الأعمال ٦١ و٦٢ و٦٣.

٤١ - **السيد وود** (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قائلا إن ألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والنرويج تنضم إلى بيانه.

٤٢ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالإلتزام الذي أبدته لجنة التنمية الاجتماعية التي ركّزت، في الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر قمة كوبنهاغن، على تنفيذ نتائج هذا المؤتمر، وكرّرت تأكيد أهمية اتباع نهج شامل تجاه التنمية الاجتماعية على المستويين الدولي والوطني بالاستناد إلى التعاون الدولي، واتخاذ إجراءات وطنية، والدخول في حوار عالمي بشأن المسائل الاجتماعية.

٤٣ - وأردف قائلا إن العمالة وتعزيز العمل الكريم يجب أن يكونا عنصرين أساسيين من عناصر الحدّ من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية. ويمكن للعمل الكريم أن يكون طريقا رئيسيا للخروج من الفقر، وعاملا هاما من عوامل الشمول والإندماج الاجتماعيين؛ علما بأن النتائج التي خلص إليها الجزء الرفيع المستوى شدّدت على الحاجة إلى أن تُعَزِّز سياسات العمالة العمل الكريم في ظل ظروف يشيع فيها الإنصاف والأمن والكرامة، وضرورة إدماج خلق فرص العمل في سياسة الاقتصاد الكلي. وأشار إلى أن القادة الأوروبيين عمدوا، في آذار/مارس ٢٠٠٠، في الاجتماع الذي عقده المجلس الأوروبي في لشبونة، إلى إلزام أنفسهم ببرنامج عشر سنوات للإصلاح الاقتصادي يرمي إلى جعل الاتحاد الأوروبي أكثر اقتصاد مبني على المعرفة اتساما بالتنافسية والدينامية في العالم.

٤٤ - ومضى قائلا إن الفريق الرفيع المستوى المعني بالعمالة والتابع للجنة التنمية الاجتماعية لاحظ أن الصلة بين العمالة وبين الحدّ من الفقر لم يُسَلَّط عليها الضوء، للأسف، في المناقشات الدولية المتعلقة بالسياسات. ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يُسَلِّم بوجود تلك الصلة خلال المناقشات الدولية والوطنية المتعلقة بالسياسات؛ وأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم يجب أن يكونا هدفا مركزيا من أهداف السياسات بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء، وأن يشكلا جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الحدّ من الفقر الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم العولمة العادلة.

٤٥ - وذكر أن هدف الحدّ من الفقر من بين الأهداف الإنمائية للألفية لن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥. إذ يلزم توفر معونة أكثر وأفضل، تُقَدَّم عن طريق شراكات حقة بين البلدان المانحة والبلدان النامية، وتكون مصحوبة بتبادل تجاري أكثر عدلا، وتركيز على الحاجات الخاصة لأفريقيا توخيا لتمكين الفقراء. وينبغي أيضا توجيه اهتمام خاص إلى أهداف صحة الطفل والأمومة، ألتي لم يُحرَز بشأنها تقدم يذكر. كما أن من شأن تحديد هدفٍ ووضع مؤشراتٍ للصحة الإنجابية أن يساعد المجتمع الدولي على رصد التقدم المحرز في سبيل بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب بتأكيد مؤتمر القمة الاستعراضي للألفية، من جديد، لأهمية بلوغ هدف تعميم إمكانية الاستفادة من مرافق الصحة الجنسية والإنجابية، على الوجه المحدد في برنامج عمل القاهرة.

٤٦ - وبيّن أنه ينبغي لكل بلد من البلدان النامية أن يتحمل المسؤولية الأولى عما يحصل فيه من تطورات؛ وأن يُعِدّ استراتيجية وطنية طموحة للحدّ من الفقر، تأخذ في الحسبان بُعْد حقوق الإنسان للفقر؛ وأن يُعَزِّز الحكم الرشيد، ويكفل المساءلة والشفافية في إدارة القطاع العام والخاص. ويجب أن تُدعَم هذه الجهود بمزيد من الموارد وبفرص إنمائية أفضل، بما

في ذلك: تخصيص البلدان المانحة نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية؛ وإيجاد آليات تمويل مبتكرة؛ والتوسع في التخفيف من الديون عند الضرورة؛ وتوفير الدعم لبرنامج الدوحة الإنمائي.

٤٧ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي عمد، في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، إلى إلزام نفسه بجعل معونته أكثر فعالية بطرق من بينها دعم ما للبلدان النامية من أولويات ونُظُم خاصة بها كلما أمكن ذلك. وقد وافق الاتحاد الأوروبي، في أيار/مايو ٢٠٠٥، على زيادة معونته إلى الضعف بحلول عام ٢٠١٠، مع التزام ١٥ عضوا من أعضائه ببلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. كذلك اتُّخِذَت خطوات هامة لتخفيض عبء ديون أكثر البلدان الفقيرة إثقالا بالديون. وهذه الرؤية والطاقة اللتان تستشرفان القضاء على الفقر يجب دفعهما إلى الأمام بغية المساعدة على النجاح في إنجاز جولة الدوحة في كانون الأول/ديسمبر.

٤٨ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على التماسك الاجتماعي، وكذلك على النمو الاقتصادي وتحسين أسواق العمل؛ وقد جُعِل ذلك واضحا في أهداف لشبونة. وأشار إلى أن رؤية الاتحاد فيما يخص أوروبا هو اتحاد يمكن لكل واحد فيه أن يستغل قدراته إلى أقصاها، ولا يُعاق أي واحد فيه بسبب الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي. وسيتطلب هذا اتخاذ إجراءات فعالة ترمي، مع إيلاء الاحترام للتقاليد والنُّظُم الاجتماعية الوطنية، إلى معالجة انعدام المساواة والتكفل، بوجه خاص، بتوفير إمكانية أفضل للحصول على عمل.

٤٩ - وتابع كلامه قائلا إن العمالة وإن كانت في صميم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للشمول الاجتماعي، فإن هناك حاجة إلى الكثير من السياسات والخدمات الأخرى لكفالة التماسك الاجتماعي. وأضاف أنه ينبغي تعبئة جميع المنظمات التي يمكنها أن تساعد في مهمة التكفل بأن تَدعَم نُظُم الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم أولئك المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي. وبيّن أن من شأن استخدام مؤشرات مُتَّفَق عامة عليها أن يزيد من تفهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي، وأن يساعد على الاستدلال على الممارسات السليمة وتبادلها بهدف كفالة إحداث أثر حاسم على الفقر بحلول عام ٢٠١٠. وذكر أنه يدعم نداء لجنة التنمية الاجتماعية الداعي إلى توفير إمكانية عامة ومنصفة للحصول على تعليم يتسم بالجودة، وعلى أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والبدنية، ولإتاحة إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية في إطار ما يُبذَل من جهد لاجتثاث الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

٥٠ - ورحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوّقين وكرامتهم. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مواصلة هذه المفاوضات على نحو مثمر، ويشدّد على ضرورة استمرار مشاركة المنظمات غير الحكومية فيها بغية صوغ اتفاقية قوية وفعالة.

٥١ - ومضى قائلا إن مسألة التغير الديمغرافي هي محل اهتمام كبير لدى الاتحاد الأوروبي. فالعالم يواجه انتقالا ديمغرافيا لم يسبق له مثيل تشهد البلدان النامية أكبر وأسرع زيادة فيه، بما ينطوي عليه ذلك من آثار يحتمل أن تكون عارمة بالنسبة إلى كل المجتمعات. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعم بالكامل خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، وهو يكافح التمييز في العمل على أساس السنّ عن طريق إصدار توجيه أوروبي بشأن المعاملة المتساوية يتطلب من الدول الأعضاء إدخال تشريعات تحظر التمييز في العمل على أساس السنّ، والتوجه الجنسي، والدين والمعتقد، والإعاقة.

٥٢ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين (A/60/128)، ولاسيما بتأكيداته بأن الزخم الذي بُني في عام ٢٠٠١ مستمر في تشجيع وجود حركة تطوعية نابضة بالحياة. وقال إن ذلك الزخم يتجلى عبر الاتحاد الأوروبي في مبادرات اتخذها الدول الأعضاء بالشراكة مع منظمات المجتمعات المحلية. إلا أن الاتحاد الأوروبي يحيط علما بتقييم الأمين العام الذي يشير إلى وجود تفاوتات واسعة النطاق على المستويين القطري والإقليمي، وهو يوافق على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لاستدامة التقدم والتوسع فيه بغية تحقيق إمكانات العمل التطوعي بالكامل في جميع البلدان.

٥٣ - وأعرب عن دعمه لما سيجريه اجتماع الجمعية المقبل بكامل هيئتها من مناقشات عن الشباب، وعلى وجه التحديد لحَدَث الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وبيّن أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة بنشاط في تلك المناقشات؛ علما بأن السياسة المتعلقة بالشباب أخذت تحتل مكانا يتزايد بروزا في الاتحاد الأوروبي، وأن ميثاق الشباب الأوروبي اعتُمِد في دورة عام ٢٠٠٥ الربيعية للمجلس الأوروبي وذلك كجزء من استراتيجية لشبونة المنقحة التي تُرَكِّز على النمو وفرص العمل إدراكا منها لأهمية تحسين تعليم الأوروبيين الشباب، وتدريبهم، وقدرتهم على الحراك، واندماجهم المهني، وشمولهم الاجتماعي.

٥٤ - وقال أخيرا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بعمل لجنة التنمية الاجتماعية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن وبالتزامها بالقيام بأعمال المتابعة لمؤتمر القمة هذا. وبيّن أن اللجنة توفر منتدى رئيسيا للسير إلى الأمام بالبرنامج الدولي للتنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة؛ كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بكفالة قيام اللجنة بدورها على نحو فعال، وبتقوية صوتها بوصفها هيئة من هيئات الأمم المتحدة لها حجيتها وأهميتها الواردة واحترامها.

٥٥ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، فأشار إلى أن تنفيذ الالتزامات الدولية بالتنمية الاجتماعية يظل واحدا من الأولويات بالنسبة إلى العالم النامي. وقد أتاح قيام لجنة التنمية الاجتماعية باستعراض السنوات العشر التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن فرصة لتقييم مستوى التنفيذ. هذا إلى أن تقرير الأمين العام ذا الصلة (A/60/80) لاحظ طابع التعزيز المتبادل الذي يتسم به إعلان كوبنهاغن وإعلان الألفية، وبخاصة فيما يتعلق بالأولويات الأساسية الثلاث لبرنامج كوبنهاغن، أي: اجتثاث الفقر، وتعزيز الإندماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة.

٥٦ - وأردف قائلا إن نتائج الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر كانت مختلطة، ولكنه هو مقتنع بأن هدف الحدّ من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ يظلّ من بين الأهداف الإنمائية للألفية القابلة للتحقيق. وهذه الإمكانية تبرر تركيز الدعم الدولي على أفريقيا، وعلى المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بوجه خاص.

٥٧ - ومضى قائلا إن العقبات التي تعترض سبيل تحقيق أهداف كوبنهاغن تكمن في الافتقار إلى بيئة تمكينية لغرض التنمية الاجتماعية. وفيما يلي أهم تلك العقبات: الكوارث الطبيعية؛ وانتشار الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والملاريا؛ والشواغل الأمنية، بما فيها الصراع المسلح، والاحتلال، والإرهاب، والتدابير القسرية الانفرادية؛ وعدم تكافؤ الفرص التي أوجدتها العولمة؛ واستمرار أوجه عدم الإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي. غير أنه لاحظ

أنه، باستثناء الكوارث الطبيعية، ليس من بين هذه العقبات أي عقبة تتعدى قدرة المجتمع الدولي على تغييرها.

٥٨ - وبيّن أن أهداف التنمية الاجتماعية لا يمكن، مع ذلك، أن تتحقق بدون موارد كافية؛ كما شدّد على أن تحقيق الإلتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يُحدِث فرقا ذا بال. غير أن تعبئة الموارد المحلية لغرض الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية ينبغي أن تكون بمثابة تكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ علما بأن آلياتٍ من قبيل التعاونيات يمكن أن تقوم بدور هام في الترويج لاجتثاث الفقر، وتشجيع الاندماج الاجتماعي، وخلق فرص العمل. وقال إنه، لهذا، يرحب بتقرير الأمين العام عن التعاونيات والتنمية الاجتماعية (A/60/138)، وبما جاء فيه من توصيات.

٥٩ - وذكر أن مستويات العمالة على الصعيد العالمي كانت دون التوقعات. وقال إن التقرير المعنون تقريرٌ عن الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠٠٥ يدلّ على حدوث ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣. وتشكل بطالة الشباب تحديا خاصا، وهي يجب أن تكون موضع تركيز في استعراض السنوات العشر التي مضت على اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٦٠ - وواصل كلامه قائلا إن استعراض نتائج كوبنهاغن في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أتاح فرصة جديرة بالترحاب للتفاعل مع ممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية بشأن مسألة التنمية الاجتماعية. وأضاف أن هذه الفرص للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة في التنمية الاجتماعية يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة.

٦١ - ورحب بتقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/60/151)، وبما يُبذَل على الصعيد الوطني من جهود لتنفيذ خطة عمل مدريد. واستدرك قائلا إن التقرير يلاحظ أيضا وجود نزعة إلى التصدي لحالة الأشخاص الأكبر سنا من منظور ''إنساني''، مع تجاهل ما لديهم من إمكانات للإسهام في الأهداف الوطنية. وشدّد على الحاجة إلى الإلتزام الوطني بتنفيذ خطة عمل مدريد والتعاون الدولي على تنفيذها، وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرة الوطنية. وتحقيقا لتلك الغاية، يتوجب على الدول الأعضاء دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة بغية تلبية حاجات دول معينة.

٦٢ - وقال أخيرا إن هناك نقطتين لهما أهمية خاصة بالنسبة إلى مجموعة السبعة والسبعين والصين. أولاهما أنه ينبغي لسياسات الحدّ من الفقر أن تتصدى للأسباب الجذرية للفقر، وأنه يتوجب على السياسات العالمية أن تعزز التعاون الدولي والثنائي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتقاسم الخبرات والممارسات السليمة، مع مراعاة بُعدَي نوع الجنس والسنّ من أبعاد الفقر. وثانيتهما أنه ينبغي تكثيف الجهود المراد بها مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية عن طريق تزويدها بالموارد التقنية والمالية، فضلا عن تخفيض عبء ديونها بغية الإفراج عن الموارد لأغراض البرامج الاجتماعية.

٦٣ - **السيدة راهانتابولولو** (مدغشقر): تكلمت نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فأعربت عن قلقها من أن المجتمع الدولي لا يزال متأخرا كثيرا عن التقيد بالجدول الزمني في مجال تحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقالت إن الفقر استمرّ في الازدياد؛ وصفوف العاطلين عن العمل وناقصي العمالة استمرّت في النمو، وبخاصة في البلدان النامية؛ في حين أن التقدم نحو الاندماج الاجتماعي لا يزال يتسم بالبطء والتفاوت إلى درجة مؤلمة. ومع هذا فإن التكنولوجيا والموارد متوفرة بشكل يجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة ويُحَرِّر الجنس البشري من العَوَز. غير أن هذا

لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بذل جهود متضافرة لتعزيز اجتثاث الفقر وهدفي العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي.

٦٤ - وأردفت قائلة إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدأت، في آذار/مارس ٢٠٠٤، خطة إنمائية استراتيجية إرشادية إقليمية تعطي أولوية للتنمية الاجتماعية بوصفها شاغلا أساسيا؛ كما أنها وضعت أُطُرا تشغيلية تسري على مدى فترات قدرها ٥ سنوات و١٥ سنة. وذكرت أن مجالات التدخل الرئيسية الثلاثة هي: تنمية القدرات البشرية واستدامتها؛ وتكوين قِيَم ثقافية ومواقف وممارسات إيجابية؛ والانتفاع بالقدرات البشرية. يضاف إلى ذلك أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنشأت، في عام ٢٠٠٤، منتدى وزاريا لتحسين تنسيق جهود التنمية الاجتماعية، وذلك تماشيا مع البُعْد الاجتماعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٥ - ومضت قائلة إن هذه الجهود أدّت إلى زيادة التنمية البشرية، مع تمكن بعض الدول الأعضاء من تحقيق معدلات نمو سنوية بنسبة ٧ و٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيسهم إسهاما كبيرا في بلوغ هدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأشارت إلى حدوث زيادة ملحوظة في بعض البلدان في الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومحو الأمية بين الكبار. وهذا يدلّ على أن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بالتنمية الاجتماعية برغم مواردها المحدودة.

٦٦ - واستدركت قائلة إنه لا تزال توجد تحديات تثبط العزائم في مجال التنمية البشرية. فعلى خلفية من انخفاض النمو الاقتصادي، والأزمات الإنسانية، وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، ومحدودية الموارد، هبط دليل التنمية البشرية للمنطقة، ولاسيما فيما يتعلق بالدخل الفردي والعمر المتوقع. كذلك يهدد الجفاف الشديد أرواح ما يقرب من ١٠ ملايين شخص. وفي الوقت الذي شكرت فيه منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة على ما وفّرته من مساعدة لا تقدر بثمن لغرض الإغاثة من الجفاف، شدّدت على الحاجة العاجلة إلى المزيد من المساعدة.

٦٧ - وواصلت كلامها قائلة إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدرك أن الشباب يشكلون قوة من أجل التنمية والسلام والديمقراطية، ومع هذا فإن الملايين من الشباب يعيشون في فقر وأمية وبطالة، أو يعانون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). ولهذا ينبغي العمل، بمشاركة الشباب، على تقوية وتنفيذ التزام المجتمع الدولي بتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي للشباب.

٦٨ - وذكرت أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مسترشدة بسياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، ملتزمة بحماية صحة ورفاهية المسنّين وضمان وجود بيئة تمكينية بالنسبة إليهم. وأضافت أن الافتقار إلى الرعاية الصحية الأساسية والتغذية يظل مشكلة ملحة، وكثيرا ما ينوء كبار السنّ بحمل العبء الإضافي المتمثل في أحفاد مُتَيَتِّمين وكفالة الرعاية المترلية لأفراد من الأسرة لأسباب أهمها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، والفقر، والصراعات. غير أنه بالرغم من قلة الموارد والقدرات، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تظل ملتزمة بالتنفيذ الناجح لخطة العمل المتعلقة بالشيخوخة، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

٦٩ - وأعربت عن دعمها للإسراع في إبرام صك دولي لتعزيز وحماية حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين، وهو صك فات موعد إبرامه من وقت طويل. وأكدت أيضا على

الحاجة إلى إدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل بغية تعزيز التنمية الاجتماعية واستئصال الفقر.

٧٠ - **السيد مايورال** (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة ريو، فقال إن الاستراتيجيات السياسية والإنمائية يجب أن تركز على الشباب، والأسرة، والمسنين، والمعوقين. وفيما يتعلق بالشباب، قال إن المجموعة تأمل في أن يؤدي الاستعراض المقبل للسنوات العشر التي مضت على اعتماد برنامج العمل العالمي للشباب إلى إلهام عدد كبير من المندوبين الشباب بالمشاركة، كجزء من الوفود الوطنية، في جلسات الجمعية العامة بكامل هيئتها. أما فيما يتعلق بالأسرة، فقال إن مجموعة ريو ستواصل، في سياساتها العامة المتعددة القطاعات والمنسقة، ما تبذله من جهود لتعزيز رفاهية الأسرة. وبين أن مجموعة ريو تؤيد بالكامل توصية الأمين العام بأن توسع المجموعة نطاق تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة بغية تقوية القدرات الوطنية وإدماج منظور الأسرة في أنشطة المنظومة.

٧١ - وأردف قائلا إن مجموعة ريو تكرر تأكيد التزامها بإشراك المسنين في المجتمع، وبنشر وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ وهي تتفق مع الأمين العام على وجوب أخذ حالة المسنين في الحسبان في المبادرات المقبلة.

٧٢ - ومضى قائلا إن مجموعة ريو تؤيد وضع اتفاقية دولية لتعزيز وحماية حقوق وكرامة المعوقين، ذاكرا أن هذه الاتفاقية هي حاليا في آخر مرحلة من مراحل التفاوض على عقدها. وأضاف أن الاتفاقية ستكون أول صك لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وهي تتطلب إبداعا خاصا من جانب الأمم المتحدة، ولاسيما في مجالي الرصد والتعاون. كذلك تؤيد مجموعة ريو بوجه عام النتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، وهي تعتبر أن هناك ضرورة حتمية تقضي بإدماج منظور حالات الإعاقة في جميع برامج التنمية والتعاون.

٧٣ - واختتم كلامه بقوله إن مجموعة ريو تعتبر أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تهيئ قاعدة ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في العمل انطلاقا منها، وهي تُلزِم نفسها بالمشاركة في تطوير وتنفيذ المهام الواردة فيها.

٧٤ - **السيدة تشي يينغ** (الصين): قالت إن تحقيق الأهداف الإنمائية في مجالات من قبيل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تعاونا واسع النطاق على الصعيد العالمي. وبالرغم من إحراز تقدم يدعو إلى التشجيع منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فإن المرض والفقر والبطالة لا تزال تعرقل تنمية الكثير من البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفعل المزيد لمساعدة البلدان النامية عن طريق تخفيض الدين ومحوه، والإسراع بنقل التكنولوجيا، والتخلي عن الحماية التجارية.

٧٥ - وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة حققت تقدما هاما في ميدان التنمية الاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بالفئات الهشة. وأضافت أن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، التي اعتُمِدَت في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، كانت مفيدة للغاية من حيث أنها تعتبر بالنسبة إلى المجتمع الدولي نموذجا في التعامل مع حالة كبار السنّ ومسألة الشيخوخة.

٧٦ - ومضت قائلة إن اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوّقين وكرامتهم أحرزت تقدما بالغا واجتذبت الاهتمام العام من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وذكرت أن الحكومة الصينية تعتقد بأن هذه الاتفاقية ستوفر ضمانة قانونية فعالة لحقوق المعوقين ومصالحهم، وهي تأمل في أن

تعمل جميع الأطراف من أجل الإسراع في اختتام المفاوضات.

٧٧ - **السيد تشودهري** (باكستان): قال إن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الأساسية لمؤتمر قمة كوبنهاغن كان متفاوتا. وأضاف أنه يلزم للبلدان أن تزيد مما تبذله من جهود لاجتثاث الفقر، وتعزيز العمالة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وأشار إلى وجود تحديات أخرى، من بينها القضاء على جوانب عدم التناظر في العولمة، وإيجاد موارد مالية جديدة عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وحل الصراعات المسلحة، وزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي.

٧٨ - وذكر أن الحدّ من الفقر في باكستان يظل الهدف الأولي لبرنامج الحكومة الإصلاحي، الذي يُدمِج استراتيجيةَ تنميةٍ بشريةٍ أكثر تركيزا ويوكل دورا محوريا إلى الحكومات الإقليمية والمحلية.

٧٩ - ومضى قائلا إن البرنامج الإصلاحي على صعيد الاقتصاد الكلي وإن كان أسفر عن نمو لم يسبق له مثيل بلغ ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن هناك حاجة إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي لشرائح المجتمع الهشة. وقد عمدت الحكومة، وهي تضع هذا في اعتبارها، إلى الترويج لتوزيع أراضي الدولة على مستأجرين لا أرض لهم، وتيسير إتاحة الائتمانات، وإغاثة المناطق المتضررة بالجفاف.

٨٠ - واختتم كلامه بقوله إن التنمية لا تزال تعتبر، على المستوى الدولي، أعلى أولوية بالنسبة إلى أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. ولهذا فإن من الضروري البناء على ما أصدره مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من توصيات بشأن الأهداف المنشودة للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف من الديون، وزيادة المعونة، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

٨١ - **السيد عفيفي** (مصر): قال إن إعلان عام ١٩٨٦ بشأن الحق في التنمية قام بدور رئيسي في الترويج لمسألة التنمية الاجتماعية. وأضاف أنه منذ قمة كوبنهاغن، أصبح الحق في التنمية يُقبَل بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وقَويت الصلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أنه إذا أُريد تحقيق أهداف كوبنهاغن المتمثلة في القضاء على الفقر والمرض والبطالة، فسيكون من الضروري تعبئة الإرادة السياسية وتقوية التعاون الدولي. وصرّح أن مصر يسرّها أن المجتمع الدولي جدّد ما اضطلع به من التزامات في مؤتمر القمة العالمي، وهي تأمل في أن تُتَرجَم تلك الإلتزامات إلى سياسات وبرامج. ولكن، لسوء الحظ، لم يُحرَز تقدم يُذكَر في مجال التخفيف من وطأة الدين بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، ولا مجال تغير المناخ، ولا مجال نقل التكنولوجيا.

٨٢ - وفيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، قال إن سياسة الإغلاق والحصار التي تتبعها إسرائيل قوّضت التنمية الاجتماعية، ولاسيما فيما يخص حقوق المرأة والطفل والأسرة؛ هذا إلى أنها أدّت إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في المدن الفلسطينية.

٨٢ - ومضى قائلا إن مصر تسعى جاهدة داخل الوطن إلى إيجاد مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي يؤدي إلى تيسير تنفيذ استراتيجية متكاملة تستند إلى الشراكة بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد رُفِع مستوى خدمات الصحة والتعليم؛ وارتفع العمر المتوقع؛ وازداد عدد النساء في القوة العاملة إلى الضعف. ويُسمَح للمصريين بالمزيد من حرية التعبير، كما عُدِّل الدستور للسماح للمواطنين بانتخاب الرئيس باقتراع شعبي وبالاختيار من بين عدد من مختلف المرشحين. واختتم كلامه بقوله إن مصر لا تزال تسعى، ضمن هذه الاستراتيجية، إلى محاربة الفقر بالتركيز على الحدّ من البطالة، ودعم مشروعات الأعمال

الصغيرة والمتوسطة، وبرامج الشباب، وتوفير الإعالة للمسنين والمعوقين.

٨٤ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عانت انتكاسة مباشرة خلال السنة الماضية، وإن الأمم المتحدة أغفلت إعادة تأكيد نتائج آخر قممها ومؤتمراتها. وبيّن أن الفقر لايزال مشكلة مزمنة؛ وأنه لم يَجرِ إنقاص الدين الخارجي؛ ولم يُوَقَّف تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)؛ وهناك ملايين الأطفال يموتون كل سنة جرّاء أمراض يمكن الوقاية منها؛ كما لم تُرفَع الحواجز التجارية التي تحول بين البلدان النامية وبين إمكانية الحصول على موارد هامة لأغراض برامجها الاجتماعية المحلية.

٨٥ - وواصل كلامه قائلا إن الحكومة الكوبية تظلّ ملتزمة كل الإلتزام بحماية عمالها وضمان معاشات المتقاعدين والمعوقين، هذا إلى أنها خصّصت ثلثي ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٥ لرفع مستوى التعليم، وخدمات الصحة، والمساعدة الاجتماعية، والبحوث العلمية والتقنية. وبيّن أن الحكومة أنجزت الكثير في ميدان التنمية الاجتماعية، وذلك برغم استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. والواقع أن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا تشكل العقبة الرئيسية في طريق تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لكوبا.

٨٦ - وذكر أن الحكومة الكوبية ترى أن التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية يجب أن يُكَيَّف مع برامج وأولويات الأمم المستفيدة ومع الثقافة المحلية. وأشار إلى أن كوبا نفسها ناشطة في مساعدة السكان الريفيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عن طريق توفير موظفين فنيين في مجال الرعاية الصحية، ومنح دراسية، وخبراء استشاريين في محو الأمية، وخدمات أخرى، وذلك دون ممارسة ضغط سياسي أو المطالبة بامتيازات اقتصادية.

٨٧ - وختاما، قال إن كوبا تدعو الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد هدف تحقيق التنمية المنصفة وبذل كل جهد من أجل تغيير النظام الدولي الراهن الذي تملك ثروة العالم فيه قلة تتمتع بامتيازات.

٨٨ - **السيدة إيرار** (سويسرا): تكلمت بشأن البند ٦١، فقالت إن حكومتها وإن كانت ترحب بالتقدم المحرز في الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود بغية كفالة بلوغ الأهداف بالكامل. وأضافت أن واحدة من الأولويات، كما ورد بيانها بالإجمال في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، هي توفير عمالة كاملة ومنتجة وعمل كريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. وإذا أُريد بلوغ هذا الهدف، ينبغي إتاحة إمكانية الحصول على التعليم والتدريب لجميع الأشخاص، وبخاصة للشابات. ويجب، بالمثل، ضمان الحقوق في مكان العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي. وهناك أولوية أخرى هي تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الهشة؛ وتأمل سويسرا في أن تسعى الحكومات جاهدة إلى وضع سياسات تضمن لتلك الفئات الخدمات الأساسية، والعمالة، وخدمات الصحة.

٨٩ - وفيما يتعلق بمحاربة الفقر، قالت إن من المهم مراعاة مستوى التنمية لكل بلد، ومضاعفة التعاون الدولي، واعتماد سياسات تتصل بالنقد والميزانية تعادل الآثار السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية. وأعلنت أن سويسرا تحبذ بقوة اتباع نهج يُدمِج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويين الوطني والدولي على السواء.

٩٠ - وأخيرا، قالت إن من الأمور الحيوية أن تواصل شتى الكيانات من قبيل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومات تعاونها من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية.

رُفِعَت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥